

عالم المجهول



كما ان السج المنكسر من عدسة زجاجية على حائط ليس سوى صورة
مكبرة من ذلك النسيج الكائن في العنسة ، كذلك النظريات الخاصة
بهذا العالم ، ليست سوى صور مكبرة من نظريات العقل الانساني ،
تلك عادة على نماذج تستمد من تجاربنا الذاتية كروزيانو

لا نشك في اننا اذا انكرنا العالم المجهول ، نكون قد بدأنا جهد البعد عن أسلوب العلم
نفسه . فان العلم لم يحط بكل شيء ، ومبداه محدود بالظواهر المحسوسة دون انما ت .
فالعالم الماهيات برمتها عالم مجهول ، ولا يدمي العلم ان في استطاعه ان يكشف سر الماهيات
بطرقه المعروفة . وما دام العلم قاصراً من ذلك ، فان من الطبيعي عند الذين يعرفون حدود
العلم ، ويؤمنون بقصوره عن ادراك الماهيات ، وحتى عن تعليل جميع الظواهر ، ان يعترفوا
بان أشياء العالم المجهول لا ينبغي ان ترأى لأول وهلة ، لان العلم لا يتناولها بأسلوبه ، أو
لانها بعيدة عن أسلوب العلم .

ان زعة العلم — Science — وطريقته ووجهة نظره ، وعلى الجملة كل ما يقع تحت
مفهوم العلم من أشياء العقل البشري ، شيء حادث من مكتشفات العصر الحديثة . بل اننا
لا نبالغ اذا قلنا مع القائلين بان تحديد طريقة العلم ووضعها على قواعد خاصة ثابتة ، كان
أبلغ أثر وأعمق فائدة للانسان من أعظم المكتشفات الحديثة جميعاً ، اذ باستكشافها ، لم
تعد قضايا العقل الانساني وكفائاته ، تتخاط ذلك التخاط الذي ظهر جلياً واضحاً في
صناعات التاريخ طوال العصور الأولى .

مما لا مشاحة فيه ان جنوح العقل الى التساؤل عن حقيقة الأشياء ومصادرها ، وسر ذات
الكون وظواهر الطبيعة ، كان في الواقع أول الضرورات الجوهرية التي أفضت بالانسان
منذ أبعاد العصور الى البحث وراء الحقيقة . فالانسان الأول عندما ترع به الفكر الى تصوير
نظرياته الروحانية التي كان يامل بها حقائق هذا الوجود ، لم يضع البذرة الأولى للدين وحده ،
بل فرس مبادئ العلم وقضايا الفلسفة .

فالإساطير والحرافات ، قد تضمنت من العلم بزوراً ، كما حوت من الدين مبادئ . غير

إن العلم قد احتاج إلى عصور متطاولة ومرغلة في القدم، حتى أصبح له وجود مستقل بذاته. فنزعة العقل إلى البحث، إن كانت قد صورت منذ القدم مختلف صور الأديان ونظمت مبادئ الفلسفة الأولية، فإن العلم لم يفصل عن الفلسفة ولم تفرق كفايات العقل بين قضايا الفلسفة ومبادئ العلم ونظرياته، إلا منذ عهد قريب.

إن كل الباحثين في تاريخ الفكر الإنساني يعتقدون بحق أن فرنسيس باكون أول من وضع العلم حدوداً فصلته عن الفلسفة. وذوبوع «منطقه الحديث» بعد أول عهد العلم بالوجود المستقل. أما ما نذكره اليوم «الاستكشاف العلمي» الراجع إلى العكوف على درس الطبيعة، فقد أدى بما يكون إلى القول بأن الطريقة المنطقية التي يجب أن تعني عليها في حل مشكلات الحياة ومسائلها، هي الطريقة العقلية الممارضة للطريقة الفلسفية، التي دأبت في القرون الوسطى، وكانت تمعد إلى المناقشات الكلامية، والعلم الضروري.

إن من أخص ما يحتاج إليه في هذا الموضع أن نظهر الفرق بين نزعة العلم ونزعة الدين والفلسفة. أما الدين والفلسفة فترتبطان ذاتية Subjective محدودة، في أنها تنسب، أو تحاول أن تنسب، قيمة ذاتية خاصة لحادثات الحياة وظواهرها، وهي في أهم وجودها عبارة عن معرفة الوجود بشكل عام يطلق مستمد من الرغبات والضرورات الراجعة إلى الشعور أو الوعي الكامن، وإلى روح الإنسان إذ تزداد إلى النظر في حياتها الداخلية أكثر من نظرها في عالم الطبيعة الخارجي. أما نزعة العلم فيقرر العلماء بأنها غير ذاتية، بل موضوعية Objective عامة. والعلم إن كان في حقيقة وجوده ومرجه، وبمحك انعقل الإنسان إزاء الكون، ذاتي كالدين والفلسفة، إلا أن موضوعية العلم تنحصر في أنه نظري في عالم الطبيعة الخارجي، أكثر من نظره في طبيعة الروح المستتره الخفية وراء الظواهر المرئية.

يعمل الدين كما تعمل الفلسفة إلى العالم المنظور مزوداً بمطالب يحاولان، من طريقها أن يخلقوا جراً ملاءمةً لجموعة من الرغبات والانفعالات العامة. أما العلم فيظهر خلوها من كل شيء ولا يضل إلى العالم، إلا ليعرف الكون من طريق النظر في طبيعته. يترك العلم الطبيعة حرة في أن تلقي في روع كل بشر سرها وروايتها بلغتها الظنية. أما الدين والفلسفة فلا رضيان للطبيعة أن تتكلم بلغتها، فيضمان لها لغة، وينتصان لها أسلوباً من البلاغة مخالفًا لبلاغتها، يرجع في كل الحالات إلى احتفاءه أهراضه الأولية، لا إلى الترجمة عن حقائق الكون كما يريد الطبيعة أن تلقينا في روعنا.

والعلم يكفينا في هذا البحث أن نعرف مما سبق القول فيه أننا لا نقصد بالعلم إلا كل ما يخرج عن حيز الآداب والفن والدين والفلسفة. بحيث يكون ذات قواعد واضحة لا يفتأها

التغيير والتبديل . ولا شك عندي ان من أعظم ما كشف للعقل عنه في العصر الحديث ،
لا طريقة العلم ، ولكن تبيين أهل العلم بأن للعلم حدوداً يقف عندها . فان هذا الكشف قد
جعل العلم يترك ادعاه بحق التفرد بالوجود والتسلط وحده عن كفايات العقل البشري ، إذ
بأن لأهله أن وظيفة العلم تنحصر في « وصف » حقائق الذكور ، لأن العلم يتناول معرفة
الظواهر وآثارها وعلاقة بعضها ببعض ، وان وظيفة بعيدة عن « تفسير » انماهيات . بذلك
نامت طائفة العلم وانتصرت الطبيعة البشرية على زوات الوم التي سادتنا زمناً ، وتحددت
المعارف الإنسانية بحسب كفايات العقل ، فترك للدين والفلسفة سلطانها ، وحُدِّد
للعلم حيزه .

ولكن هناك بعضاً من الذين لم يهتدوا بعد إلى تحديد كفايات العقل ، ممن يزالون
ينكرون بأن هنالك العاصفة ، طائفة العلم ، قد نامت ، ولا يزالون يريدون أن يخضعوا
طبيعة العقل إلى ناحية واحدة ، ناحية العلم المرضعية ، مستبدين غير محرومين من فورة
القول بأن العلم هو الجدير وحدد بأن يقبضه العقل .

أما هؤلاء فيكرون « العالم الجمهور » ويقولون لا « جمهور » في عالم العلم ولا في عالم
العقل . وهؤلاء نفع أمانهم ست مسائل من مثات المسائل ، وتعددهم أن يتبنوا لنا انها
لا تدخل في عالم الجمهور ، وان العلم يمكنه أن يفصرها بطريقة المعروفة . فإذا استطاعوا فليس
هنالك عالم جمهور ، وإذا عجزوا ، كان اعترافهم بالجزء ، اعترافاً بأن عالم الجمهور أرحب
وأوسع من عالم المعلوم ، واستتبع ذلك الاعتراف بحقيقة أخرى هي ان كل خطوة بخطوها
العلم نحو معرفة شيء من عالم الجمهور ، إن ضيقت شيئاً ما من أفق الجمل ، فانها تزيد كثيراً
من آفاق المجهولات .

١ - المسألة الأولى : الاعتقاد بوجود عالم خارج عن حيزك .

خذ مثلاً النكأة التي تكذب عليها . كيف تعرف أنها خارجة عن حيزك ؟ إذا نظرت
إليها أو لمستها أو وقتت تحت حاك بحال من الأحوال ، فكل ما في مستطاعك أن تعرف
منها ليس سوى مدركات حواس مختلفة موجودة فيك ، وليست خارجة عن حيزك . لا في
لونها أو صورتها ، بل أيضاً في صلاتها وقرتها . والدليل على ذلك أن فقد أعصاب البصر
يمنع عليك أن تراها . وان فقد أعصاب اللمس يمنع عليك أن تحس بها . وان فقد الحواس
جميعها يمنع عليك أن تدرك أن لها وجوداً التة . ذلك في حين انه وان لم يكن في مستطاعك
أن تعرف من وجود تلك النكأة « علمياً » إلا إحساسات كائنة في حيزك ، إلا أن تركيب
عقلك قد وضع على نظام يحملك على الاعتقاد بأنها كائنة في حيز خارج عنك . فإذا اعتقدت

بما يخالف ذلك ، وأخذت تؤدي عملك بما يروحي اليك به اعتقادك هذا ، كان ذلك دليلاً على أن ميزان العقل قد اختل وتمسكت أفعته .

٢ — المسألة الثانية : وجود ذلك الشيء الذي ندعوه العقل في ذوات من البشر غير ذواتنا .

كيف أستطيع أن أعرف أن صديقي الذي يماشي بي يحوز شيئاً يقال له العقل ؟ أي لا أستطيع أن أراه أو أحس به أو أتأوله بتجربة أتخذ بمجر الطبيب أو مشرط الجراح أو مجهزات الكيمياء ، أداة لها . فإذا كان ميقدي في عقل صاحبي يعود إلى مقدار ما أستطيع أن أعرف منه علياً ، لما استطعت أن أعتقد في وجوده مطلقاً ، لأن مفخرة العلم ادماؤه بأن كل مستنتاجاته من المستطاع أن توضع تحت حكم الحواس . فإن وجود العقل في صاحبي كوجود « واجب الوجود » : كلاهما اعتقاد إلهي . إننا لا نستطيع أن نعرفه من طريق العلم ، وفي الوقت ذاته ملزمون بالاعتقاد به ، كأحد الفروض الضرورية الجوهرية التي يقوم عليها أكبر جزء من معرفتنا .

٣ — المسألة الثالثة : الاعتقاد في تفرق العقل على المادة ، والتشجاعة على حب المذات . كيف ندرك أن العقل منفرد على المادة ، وإن العواطف العقلية أركن طبيعة من العواطف الحسية أو حب المذات ؟ كيف ندرك أن الشجاعة وكرم الأخلاق ونضحية النفس ، أصنى طبيعة من حب الملاذ والطشونة والحليات بضروبها ؟ إن خلايا المخ التي تنفأ من نفاذها وحركتها تلك الاتقالات والنمائن المختلفة ، كلها تماثل المادة ، ولا تدرك ، كالمادة ، شيئاً من هذه الاتقالات . وتعرف من جهة أخرى ، وتقدر ما يسمح لنا به العلم للطبيعي ، أن هذه الخلايا متشابهة في المرتبة والقدر . ومع كل هذا نجد أنفسنا مسرفين إلى الاعتقاد بأن هنالك فرقاً في المرتبة وافتقاراً في الاتقالات المتشاكلية ، ولولا هذا الاعتقاد لأصبحت العلوم والمجادلات الأدبية برمتها سخوية وتضليل . وهنالك تتغلغل المرائع العظمى في حياة الإنسان ، كالتمريق بين درجات الفضيلة والرذيلة ، والمدح والذم ، والشرف والاسفاف ، أو أنها تصبح على الأقل أشياء غير واقعة أو مضادة للبدية .

٤ — المسألة الرابعة : الاعتقاد في بقاء القرية . أي حقيقة أن كمية القوة الموجودة في الكون ثابتة لا تزيد ولا تنقص .

يقول العلامة هربرت سبنسر ، كبير مفكري العلماء في القرن الماضي ، إن هذا الاعتقاد أساس كل العلوم الحديثة ، وأنه النبع الخفي الذي تستمد منه كل النواميس الطبيعية . يقول سبنسر إن كل النواميس الطبيعية الأخرى ليست سوى توابع تعود إلى هذه الحقيقة

العظمى . وكل الاستنتاج العلمي « يفرض » ان اقوة ثابتة : لانها إذا لم تكن كذلك ، أصبحت أدوات قياس الأبعاد ، التي هي في ذاتها عبارة عن قياس القوة الجاذبة ، وكل أدوات الأخرى التي تحقق بها استنتاجاتنا العلمية ، متغايرة بين يوم وآخر ، أو بين ساعة وأخرى ، وبذلك تصبح كل المعارف الطبيعية غير ممكنة . لذلك كان مبدأ بقاء القوة ، ولولم نستطع أن نثبتته علمياً ، اعتقاداً إرهابياً . والعلامة « سينسر » يستند أن هذا الفرض ، وإن كان أساس العلم ، إلا أن العلم يميز عن إدراكه . وهذا مثال حتى يثبت قاعدة أن كثيراً مما لا يمكن أن يدركه العلم الطبيعي ، يجب أن يتفقد في وجوده . إذ لولا هذا الأمر ، لتعطل ذلك المبكل النظامي الذي ترتكز عليه معرفتنا .

٥ - المسألة الخامسة : الاعتقاد في أن المادة توجد بوجود قوتى الجذب والذم . وهذه مسألة أخرى تحقق لدينا أن من الحقائق ما لا يفقه العلم ، مع استحالة العلم الاعتقاد به .

أما ان قوتي الجذب والذم حقيقة طبيعية ، فذلك ما لا سبيل إلى إدماجه . فإنا إذا أخذنا جسماً وأردنا أن نفضل بعض أجزائه عن بعض فأنه يقاوم مجهودنا . وكذلك يقاومنا إذا أردنا أن نضغط أجزائه ، مثبتاً بذلك أنه إما يتركب من دقائق تتجاذب وتتذمغ في آن واحد . وإلى هذه الحقيقة أبود ظاهرة التفاعل وعدم التفاعل في العلم الطبيعي ، بل وفي أجزاء الطبيعة برمتها . ومع كل هذا فإن هذه الحقيقة تعدو الإدراك العلمي في تحليل كيف ان دقيقة واحدة تجذب أخرى في حين انها تدفعها وتقاومها .

وفي ذلك يقول « سينسر » - « إننا لا نستطيع أن تأتي بقطعة من المادة يظهر فيها أن جزءاً يجذب آخر في حين انه يدفعه . ومع هذا ، فإن الاعتقاد بذلك الرأى ضروري »

٦ - المسألة السادسة : الاعتقاد في السببية العلمية .

وهو عبارة عن الاعتقاد في أن كل نتيجة لا بد لها من سبب يناظرها في القيمة . وهو اعتقاد في حلبة نفاق اليقين بها ، ولا يمكن معرفتها من طريق علمي .

ليس في تنازع وفروع الظواهرات ما يدورنا إلى الاعتقاد بانها لها اتصال العلة بالعلول . وكل ما في مستطاعتنا ان نرى ان هنالك سلسلة من سوابق ولواحق . ومع ذلك نجد أننا نسوقين إلى الاعتقاد بتلك الخلفات غير المرئية من السببيات التي ترتبط بعض الأشياء ببعض ، ذلك الاعتقاد الذي يحفظ علينا ألفة العقل ونظامه . والسبب في ان حقيقة السببية العلمية لا تقتدر على الوصول إلى الكشوف عن ماهيتها ، راجع إلى انها ليست غير مظهر من مظاهر بقاء القوة . وما دام بقاء القوة لا يمكن معرفته من طريق العلم ، فيقع ذلك ان يمتنع على العلم

معرفة ماهية السببية . فانا عند ما نقول إن نتيجة ما يجب ان يكون لها سبب ، فأنها نفسى ان القوة التي يتكون منها ذلك السبب لا بد من ان تتكون قد استمدت من ناحية اخرى ، أي ان لها سبباً عنه حدثت . فان نتيجة ما مثلاً قد تقع تحت حسناء ، وقد تقع لها بمدد أربعة ، فانا حينذاك نستقد أيضاً ان اثنين واثنين او ثلاثة وواحد ، لا بد من أن تتقدم وجودها . أما الاعتقاد بأن الأربعة يمكن وجودها من غير وجود اثنين واثنين أو ما يساويهما وجوداً سابقاً على الأربعة ، فاعتقاد بان للقوة قد حدثت بمدد العدم ، وفي ذلك نكران لحقيقة بقاء القوة

بذلك ترى ان القواعد الأولية التي تقوم عليها مدرجاتنا ومعارفنا المنظومة ، يجب ان يعتمد بها ولو لم يكن في مستطاع العلم ان يعرفها .
أليست هذه عوالم مجهولة ، يمتدح بها العلم ؟

اسماعيل مطهر

أهل حزر الوشيان طاه في الزواج من أمجد ما يروي الاجتهاديين .
عن مزار . فترجل منهم حتى التزوج من عدد من النساء ، بقدر ما يستطيع أن تكفل
الوشيان بانصيد . والمرأة حق التزوج من عدد من الرجال بقدر ما تستطيع
أن تكفل منهم في بيتها . والزوجات يؤخذن بالسر ، وانسواء من الآباء .
فإذا أسرت زوجة أو اشتريت أتى به زوجها ، أي هرب بها واختفى عن الآباء ،
نسيباً بسادة جرى عليه السنن الكسوف ، عند أزمان موشة في القدم .

فإذا تزوج رجل من امرأة عمل جهده في أن يضم ال حرمة منها كل أخواتها
السفريات ويثبت عمومها وخبرتها . وعلى الكسبي من ذلك ، فان امرأة متزوجة من
رجل مائة ، أصبح بحكم العادة زوجاً لأخوة بنتها وأبناء عمومته وخبرته أيضاً .

وعقاب الأولاد نادر . وعند القديس الشافعي عدمهم ، هو ذلك الصنف الشافعي
بين الانكسار عامة . فان الطفل اذا نج في السماء والصخر ، عمدت أمه الى الماء
وتعطي به . فإذا كان يعمل شتاء ، فحرته و نجوة بين الثلج ، فإذا احتواه الماء
البارد انزروا نال فيه ما يفضل السر ، فكف عن البكاء وهدأت أعصابه .